جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الماستر
تخصص قانون أعمال

ملخـــص لمجموعـة محاضرات على الخط موجهة لطلبـــة السنـة الأولـى ماستـر قانـون أعمال

الأستاذة كريمة أمزيان

المعامل: 01

مقياس الوقاية من الفساد ومكافحته

الرصيد: 01

السداسي الثاني

الموسم الجامعي 2024/2023

cours en ligne univ-Eltarf

المحاضرة رقم (06): التدابير الوقائية لمواجهة الفساد

التدابير المستحدثة المتعلقة بمشروع الإستراتيجية الوطنية لأخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد.

تابع../..

2- المتابعة والتعاون القضائيين

سياسة أخرى انتهجت فيما يتعلق بتطوير مجالات المتابعة والتعاون القضائيين، حيث سعت الجزائر إلى إنشاء قضاء متخصص في الجرائم المالية والاقتصادية، بقضاة على اطلاع واسع وعميق بالمجالات المرتبطة بالفساد المالي والاقتصادي، مع ما يستتبعه من ضرورة إنشاء فرقة أمنية متخصصة في مكافحة الفساد كما هو الحال لدى معظم الدول المتقدمة. وقد استفاد الجهاز القضائي في مجال المتابعة في هذا النوع من الجرائم من تمديد الاختصاص المحلي لضباط الشرطة القضائية وبعض المحاكم ووكلاء الجمهورية وقاضي التحقيق.

من جهة أخرى، تبنى المشرع الجزائري نظام إجرائي فعال ونافذ لمكافحة الفساد بالاعتماد على الأحكام التي جاء بها قانون الوقاية من الفساد ومكافحته والمستوحاة كلها من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، من خلال إدخال تعديلات على قانون الإجراءات الجزائية واستحداث أساليب جديدة للتحري والتتبع؛ فقام بتعريفها وتوضيح شروطها وإجراءاتها وكيفياتها، مع تفعيل إجراءات المتابعة عبر مختلف مراحل الدعوى الجزائية عن طريق تطبيق خصوصا:

- ✓ **أساليب خاصة للتحري:** تضمن أساليب التحري الخاصة الفعالية والسرعة في الكشف عن جرائم الفساد تتمثل في التسليم المراقب، التسرب واعتراض المراسلات وتسجيل المكالمات والتقاط الصور والتي تسهل في الكشف عن جرائم الفساد والقبض على مرتكبيها.
  - **اعتراض المراسلات وتسجيل المكالمات والتقاط الصور:** الذي يباشر هذا الإجراء بشكل خفي في الجرائم الخاصة بالإرهاب والجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وجرائم تبيض الأموال والجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف وجرائم الفساد.
  - **أسلوب التسرب:** يمارس هذا الأسلوب عن طريق ضابط الشرطة القضائية أو أحد أعوانه تحت مسؤولية الضابط من خلال إيهام الفاعلين الأصليين أو الشركاء أنه شريك معهم في العملية الإجرامية باستعمال هوية مزورة.

- **التسليم المراقب**: ويكون التسليم المراقب عن طريق السماح لشحنات غير مشروعة أو مشبوهة بالخروج من إقليم الدولة أو المرور عبره بعلم ومراقبة من السلطات المعنية لكشف هوية الأشخاص الضالعين في ارتكابه أو التحري عن الجرم.
- **التعاون الثنائي** إدارة التحقيقات في مجال محاربة هذه الآفة، من خلال إجراء التعاون الثنائي بين المصالح المكلفة بالوقاية من الفساد وبين الجهات القضائية المكلفة بمتابعة جرائم الفساد ومرتكبيها كالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد مكافحته والديوان المركزي لقمع الفساد بالإضافة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي لمكافحة كل مظاهر الفساد وكذا تطوير البحث في المجالين القانوني والقضائي وتأطيره.

✓ **التعاون القضائي الدولي**: من خلال إجراء:

- **استرداد الأموال**: المتأتية من جرائم الفساد ومصادرها لتسهيل التعاون القضائي الدولي من خلال استحداث آليات أخرى على المستوى الوطني في مجال مكافحة الفساد من أجل تعزيز التعاون الدولي والثنائي لمواجهة الظاهرة، فآليات مكافحة الفساد في الجزائر موجودة لكن تسعى الدولة لاستحداث آليات أخرى للتحكم أكثر في الظاهرة، وإعداد مخطط أعباء مع عدة بلدان من أجل تبادل التجارب في هذا المجال ومقارنة الآليات الجزائرية وآليات بلدان أجنبية.
- **تسليم المجرمين والإنابة القضائية**: ولتعزيز التعاون الدولي، سنت الجزائر نصوص تنظيمية تنص على تبادل المعلومات بهدف إنفاذ القانون، كما وقعت الجزائر على عديد من الاتفاقيات الثنائية التي تتوخى تبادل المعلومات في إطار طلب بهذا الشأن وتبادل الموظفين من أجل تبادل الممارسات الجيدة وفضلا عن ذلك فإن الجزائر عضو في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) والمنظمة الإقليمية للشرطة الجنائية (أفريبول)، وأبرمت وحدها المعنية بمعالجة الاستعلامات المالية 15 اتفاقا لتبادل المعلومات المالية بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب إضافة إلى ذلك أبرمت 15 وحدة للاستخبارات المالية اتفاقات إدارية واتفاقات تعاون مع الجزائر.

سادسا– التدابير المستحدثة المتعلقة بمشروع الإستراتيجية الوطنية لأخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد (مشروع تعديل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته)

ويتضمن المشروع التمهيدي الأول ستة محاور رئيسية يحتوي كل محور منها على سلسلة من التدابير والإجراءات العملية التي يجب اعتمادها أو تعزيزها وهي كالآتي:

المحور1– أخلقة الحياة العامة وتعزيز الشفافية: يتضمن تعزيز نزاهة الموظف العمومي والشافية في تسيير الشأن العام وهي على الخصوص تعزيز نزاهة الموظفين العموميين بتحسين نظم التوظيف والتكوين والترقية والأجور؛ تطوير الأنظمة المتعلقة بالتصريح بالممتلكات وتحسينها؛ وضع نظام لتسيير

حالات تضارب المصالح وحالات التنافي؛ تعميم مدونات السلوك وأخلاقيات المهنة؛ تعزيز الشفافية والفعالية في إدارة المالية العمومية؛ إرساء قواعد الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية.

المحور 2- تكريس قواعد الحكامة إرساء دولة الحق والقانون: يتضمن عصرنة الإدارة وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والمساءلة، عصرنة ورقمنة الإدارة وتحسين جودة المرفق العمومي؛ تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال التخفيف م عدد الوثائق وتقليص الآجال؛ تطوير إجراءات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من خلال اعتماد ووضع أنظمة لشف الاختلالات في التسيير تحد من صلاحيات الموظف وتمنع تعسفه؛ تعزيز آليات التنسيق بين القطاعات؛ تطوير آليات تقييم السياسات العمومية.

المحور 3- مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد: يتضمن توسيع نشاطات التوعية والتحسيس وحماية المبلغين وتعزيز الديموقراطية التشاركية والرقابة المجتمعية، من خلال تعزيز قدرة المجتمع المدني في مجال الوقاية من الفساد؛ ترقية التوعية والتحسيس والتكوين ضد الفساد بإشراك القطاعات التربوية (التربية الوطنية، التعليم العالي، الشباب والرياضة، الثقافة، الشؤون الدينية، التكوين والتعليم المهنيين، التضامن والأسرة.

إشراك وسائل الإعلام وتعزيز قدرة الصحافة الاستقصائية في الوقاية من الفساد ومكافحته؛ ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات؛ ضمان حماية الأشخاص الذي يقدمون معلومات حول الفساد من خلال سن قانون لحماية المبلغين وفتح قنوات لتسهيل التبليغ...؛ تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار (ضمان إشراك ممثلي المجتمع ضمن مختلف اللجان القطاعية، البلدية، الطعون...)

المحور 4- تعزيز النزاهة والشفافية في القطاع الاقتصادي الوطني: يتضمن تعزيز المسائل المرتبطة بالمنافسة النزيهة والصفقات العمومية من خلال تعزيز الشفافية في الصفقات العمومية (في مختلف المراحل الإعلان والاختيار والتنفيذ والاستلام...)؛ تعزيز قواعد المنافسة العادلة وأخلقة بيئة الأعمال اعتماد أنظمة ومعايير لإدارة مخاطر الفساد على غرار معيار ISO 26000 وISO 37001 ...

وضع أنظمة داخلية للكشف عن أفعال الفساد والتبليغ عنها من خلال فرض هذا الإجراء على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية وحتى عند القطاع الخاص؛ تطوير آليات لمكافحة تبييض

cours en ligne/univ-Batna

العائدات الإجرامية المتأتية عن جرائم الفساد من خلال تعزيز المنظومة البنكية (إلزام البنوك بالتصريح بالتعاملات المالية المشبوهة والمساهمة الفعالة في محاربة هذه الظاهرة وفرض عقوبات على المقصرين...)

المحور 5- دعم دور وقدرات أجهزة الرقابة والقضاء غي مكافحة الفساد: من خلال دعم دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته؛ تطوير القدرات المادية والبشرية لأجهزة الرقابة؛ تعزيز التنسيق بين مختلف أجهزة الرقابة؛ دعم استقلالية القضاء ونزاهة القضاة.

المحور 6: تشجيع التعاون الدولي واسترداد الموجودات: تشجيع التعاون الدولي في مجال المساعدة التقنية وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى في مكافحة الفساد؛ تشجيع التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والمساعدة القضائية المتبادلة؛ التنسيق والتعاون الثنائي في مجالات الحجز والتجميد والمصادرة؛ تعزيز آليات استرداد الموجودات وتسييرها.

المرفقات:

الجدول رقم -1-

جدول يبين تصنيفات الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية

السنة	النقطة	الرتبة
2007	30	99
2008	32	92
2009	28	111
2010	29	105
2011	29	112
2012	34	105
2013	36	109
2014	36	100
2015	36	88
2016	34	108
2017	33	115
2018	35	105
2019	35	106

المصدر: من إعداد الأستاذة الباحثة بالاعتماد على تصنيفات منظمة الشفافية الدولية

Cours en ligne/Univ-Eltarf

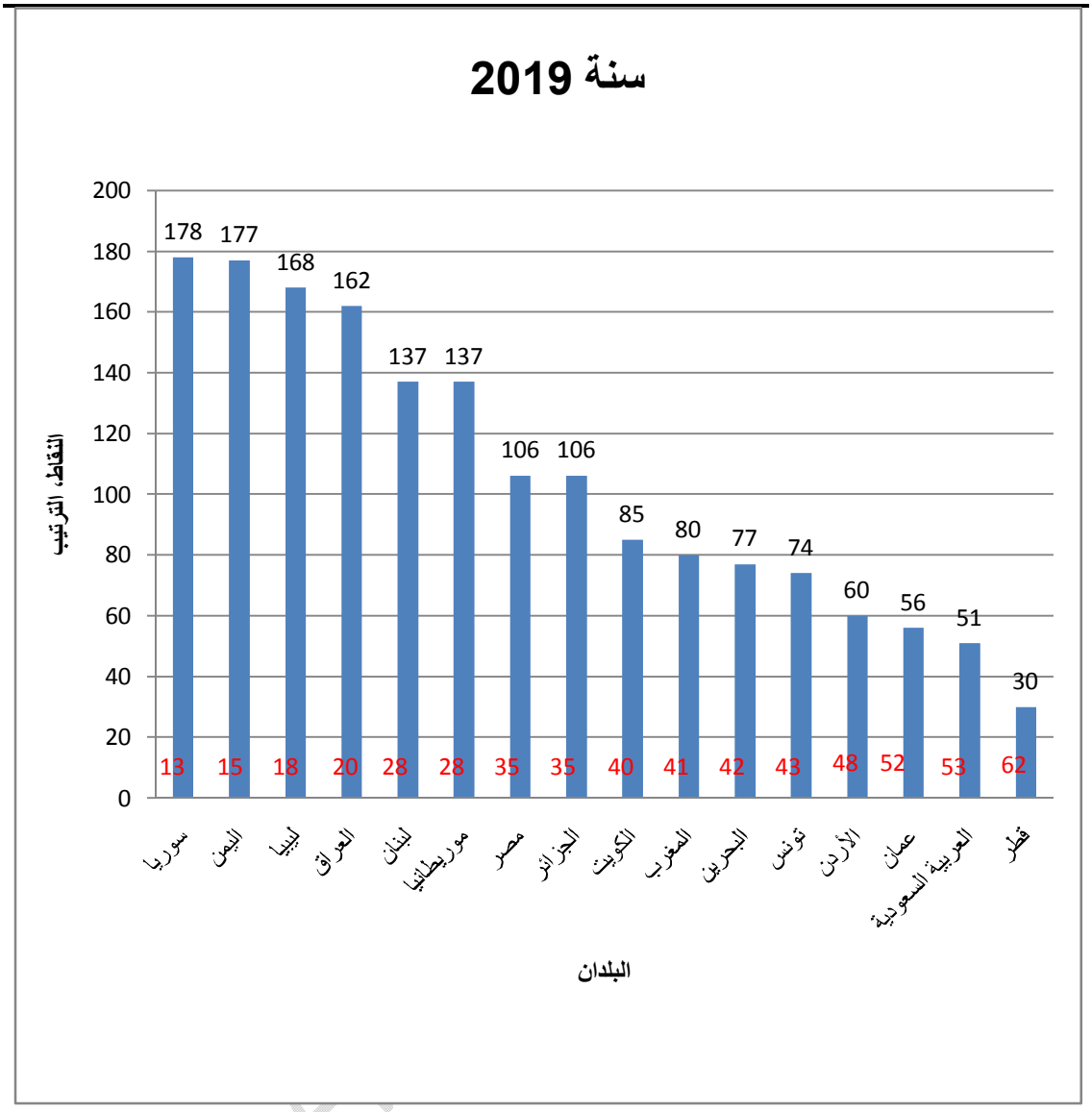

المصدر: من إعداد الأستاذة الباحثة بالاعتماد على تصنيفات منظمة الشفافية الدولية

الشكل رقم -1-

منحنى يبين مستوى الفساد في بعض البلدان العربية وفق مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2019

انتهى في: 2024/03/21

أ/ كريمـــة أمزيـــان

../.. يتبـــــع